كتاب الطهارة مسئلة حوض مدور ماء المسجل كتاب الصلوة من ليس له ورد من الليل يجعل الكتاب عند صلوة

حاجة تعلل سجدة شكر قدر صلوة صيغة في السنن التعصر يعمل يوم غيم كتاب

الزكوة لو وضع عقصا بهيمة الزكوة كور او انثى او ذكر انثى ولم يود حتى وجب ان لا واضحة ونصف

درهم ونصاب لا يجوز بهيمة اشتراه كتاب الصوم احلاف مطلع تعزيز اذا كان نكر

صورة الدخول في رمضان الهلال الصورة بشهادة الصائم كتاب النكاح المرأة

صورة كتابة فتوى شرعت لاولياء لو وصل الى امرأة ثم عرف ان بها جذمة العالم كعو سعدي

يثبت الهلال على اربعة شهادة لا يملك امرأة في نكاح عبده لعائشة قالت واعلى ان يملك روح بالبالغة

حقوق الشرع حتى عجز واحد ولم يتزوج على المرأة مهر ما بلوغ صغيرة وصغير ليس للزوج ان يزوجه من بلوغها

حصانت ولا يوجد الصغيرة والاولاد لم اذا ثبت امرأة من زوج الثاني تسلم اولاد الها مسئلة الوالد للمرأة

لو كنت امرأة الى رضا غائب عن زوج الثاني عالما ولا رضاني لا يصح النكاح عمر الكعو الجنة على الغائب

لا يصح بشهادة على الغائب بحيلة او انكحت مسلم زوج الثاني وجاء زوج الاول فالمرأة للزوج الاول

لا يجوز ان يخول العامي من الجمعة الى الناصحة او ما يكس حكم الحاكم في المسئلة مختلفة معلق بالكتم وبغير

ان كان اذا جعل امر امرأته الى الاجنبي وقال ان لم اكلمك شهرا فامرك بيدك

ان لم يكلمه شهرا لم يقع الطلاق كتاب الطلاق

كل لفظ في الطلاق والمستعمل في عرف فهو كلفظ الطلاق لو كتب لامرأته ما طالبي لم تطلق

لو لم يسمع الا شهادة لم يجز وهو الحكم لا حد وقوع عن الاحناف الخلاف لا بقي لعمل الصحابي وعرفا فالكان

مخالفا للجمهور وان السبب رجع من هذه قول ابن المنذر الوكيل يصح الشهادة على المعي بهتا

كتاب العتاق جعل الثواب شرطا من الصيام والثبوت على اقراره ليس بلازم حتى لو قال عبدي لك

او مملوك كتاب الايمان اليمين بعد الطلاق والعتق التقي يعتبر عادة البلد

يمينه الخصوص عن العموم جاز دينا لان الجواب تضمن اعادة ما في السؤال يمين الغموس اليمين بعد كون

ان يأخذ بقوله ويمسك المرأة وعندهم ان صاحب الحادثة لو استفتى فيها فافتاه ببطلان اليمين
وسعه ان يمسكها فان تزوج اخرى بعدها وقد كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستفتى
فيها آخر مثل الاول فافتاه بصحة اليمين في وقوع الطلاق المضاف فانه يفارق الثانية
ويمسك الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي للعوام وحكم الحاكم من العوام مضى
والحكم القضاء ينفذ في محل الاجتهاد وهو ما لا يخالف النص والاجماع حتى لو ابطله قاضي
بر ينفذ فيه فابطاله باطل بالفصول رجل قال للمرأة ان طلقت فلانا امرأته فانت
طالق ثم ان امرأة ذهبت الى فلان وقالت طلق امرأته وفلان غائب وزوجه المدعية
حاضر واقامت البينة لا تقبل والحكم بوقوع الطلاق عليها لان بينتها على فلان الغائب
لا يصح لان في ذلك ابطال القضاء على الغائب وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة
وبوقوع الطلاق لان الاول اصح من الوجه المرض ومسائل هذا الفصل ينبغي على اصولها منها
ان يكون الحكم في حق ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيرهما حكم بمنزلة
صلح او عقد مفصل من عرض لانه اذا صار حكما بتراضيهما الخصمين وتراضيهما امر في حقهما
كالهما من الولاية لا في نفسهما ولا في حق غيرهما لانه لا ولاية لهما على غيرهما ففي حق غيرهما حكم
الحكم بمنزلة عقد او صلح من عرض الناس من الفصول ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي
ان يقضي عليه وكيله ولو ان قاضيا سمع بينة على الدين في نقد قضائه على الغائب ان سمع عنه
روايتان ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله عن ابي بكر محمد بن الفضل انه ينفذ قضاؤه وغيرهما من
المشايخ قالوا لا ينفذ وفي منتقى حواهر زاده رحمه الله ينبغي للقاضي ان لا يقضي للغائب بغير خصم
كما لا يقضي على الغائب الا اذا حضر الوكيل والوصي والقيم الخصومة بينهم هو جائز وعليه الفتوى
من الفصول وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في باب نفقة المرأة اذا كان المولى غائبا والابن
حاضرا فعرضت عليه النفقة عند ابي حنيفة وقال لا ابيعها واما العقار فعند ابي حنيفة لا يبيع ايضا
كذا عند هما في ظاهر الرواية وروي عنهما انهما قالا يبيع العقار كما يبيع العروض وسئل الفقيه
عن مفتول الغائب اذا خاف التلف لكن لغائب اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا
من فصول الاستروشني وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله في شرح الاصل الوديعة اذا كانت كبارا

اذا كان احد الورثة غائبا لا يبيع القاضي